منهجية إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣- ٢٠٣٠

انقسمت عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية إلى أربع مراحل رئيسية تتمثل في التالى:

١- المرحلة التحضيرية:

- تصميم خطة إعداد الإستراتيجية.
- مراجعة معايير الممارسات الدولية بشأن إعداد إستراتيجيات مكافحة الفساد.
- مراجعة التجارب الدولية في إعداد استراتيجيات مكافحة الفساد.
- عقد إجتماعات ومشاورات مع الجهات الدولية.

٢- مرحلة التقييم والتحليل:

- المراجعة المكتبية.
- مراجعة التجارب الدولية.
- إعداد ورش العمل التشاورية بشأن الفجوات والتحديات والفرص.
- عقد إجتماعات مع الجهات الدولية.

٣- مرحلة الصياغة:

- إعداد مسودة الإستراتيجية.
- إرسال المسودة للجهات المعنية بالتنفيذ.
- إعداد ورش العمل التشاورية بشأن المسودة.
- إرسال المسودة للجهات الدولية.
- إعداد المسودة النهائية من الإستراتيجية.

٤- مرحلة الإطلاق:

- مناقشة المسودة النهائية.
- إطلاق الإستراتيجية.

المبادئ الأساسية لإستراتيجية مكافحة الفساد

النزاهة
التجرد وبراءة السلوك البشرى من أية أغراض أو مقاصد خاصة عند خدمة المواطنين.

الشفافية
الوضوح والإتاحة والنشر الدورى للمعلومات والبيانات والوثائق التي تعزز جهود مكافحة الفساد.

المشاركة
تشجيع التعبير عن الرأى أو الإبلاغ عن قضايا الفساد لدى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

سيادة القانون
خضوع كل السلطات والأشخاص الطبيعية والإعتبارية في الدولة للقانون، وكذلك الإمتثال للقواعد القانونية وتطبيق أحكام القضاء دون تأخير أو إبطاء.

المساواة
توحيد التعامل مع مرتكبى جرائم الفساد المنصوص عليها في القوانين والتشريعات المختلفة المنظمة لها واستهدافهم دون تمييز بينهم أو التسامح مع بعضهم سواء لمكانتهم المجتمعية أو لنفوذهم الوظيفى أو لقدراتهم المالية.

المساءلة
خضوع الأشخاص الطبيعية والإعتبارية للمحاسبة والرقابة عن النتائج المتوقعة لأعمالهم، والتي تتعدد صورها ما بين المساءلة القانونية، والمساءلة التشريعية، والمساءلة الإدارية، والمساءلة المجتمعية، فضلاً عن المساءلة الأخلاقية.

الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمى
البريد الإلكترونى infodsc@aun.edu.eg
المبنى الإدارى - جناح "د" الدور الرابع
تليفون/فاكس : ٠٨٨-٢٣٥٣٠٦٤

جامعة أسيوط

الإدارة العامة لنظم المعلومات والتحول الرقمى

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

قطعت الدولة المصرية أشواطاً متقدمة فى مجال الوقاية من الفساد ومكافحته خلال الثمانى سنوات الماضية، فأطلقت إستراتيجيتها الأولى «٢٠١٤- ٢٠١٨»،ثم أعقبتها بإطلاق الإستراتيجية الثانية «٢٠١٩ -٢٠٢٢» متضمنة رؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية الرامية نحو مكافحة الفساد، ومواصلة للجهود السابقة دأبت الدولة على إطلاق الإصدار الثالث للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «٢٠٢٣- ٢٠٣٠»، للتأكيد على إرادتها وعزيمتها الصادقة في خلق بيئة وطنية نزيهة تكافح الفساد بكافة أشكاله، إيماناً منها بأن الفساد آفة تُقوض جهود التنمية المستدامة، وتُضعف الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة.

الرؤية "بيئة وطنية نزيهة تكافح الفساد"

الرسالة " ترسيخ ثقافة مجتمعية واعية ومكافحة للفساد بدعم من بنية تشريعية وإدارية وقضائية تتسم بالنزاهة والشفافية وجهات ممكّنة للوقاية من الفساد "

وقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى إطار ثلاث محددات رئيسية هى:

المشاركة | الشمول | الشفافية

الهدف الإستراتيجى الأول 1

جهاز إدارى كفء وفعال يقدم خدمات متميزة للمواطن والمستثمر

الأهداف الفرعية :

١- تحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإدارى للدولة.

٢- استكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإدارى للدولة.

٣- إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية.

٤- رفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية.

٥- تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع إحتياجات المستثمرين.

الهدف الإستراتيجى الثانى 2

بنية تشريعية وقضائية داعمة لمكافحة الفساد ومحققة للعدالة الناجزة

الأهداف الفرعية :

١- تعزيز التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد.

٢- تطوير قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائى فى مجال مكافحة الفساد.

٣- دعم التحول الرقمي لتحقيق العدالة الناجزة.

الهدف الإستراتيجى الثالث 3

جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون

الأهداف الفرعية :

١- دعم الإطار التشريعي والمؤسسي لجهات إنفاذ القانون.

٢- رفع كفاءة القدرات البشرية والمادية والمالية لجهات إنفاذ القانون.

٣- تطوير السياسات والإجراءات المعنية بمكافحة الفساد.

٤- تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

٥- تعزيز ثقة المواطنين فى جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون.

الهدف الإستراتيجى الرابع 4

مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته

الأهداف الفرعية :

١- تعزيز دور المؤسسات التعليمية والبحثية فى خلق ثقافة رافضة للفساد بين الأطفال والشباب.

٢- النهوض بدور المؤسسات الإعلامية والثقافية والدينية فى ترويج الممارسات التي تستهدف مكافحة الفساد.

٣- توعية وتمكين الشباب والمجتمع الرياضى فى مجالات مكافحة الفساد.

٤- تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدنى فى مكافحة الفساد.

٥- تفعيل آليات الرقابة والمساءلة المجتمعية لمكافحة الفساد.

الهدف الإستراتيجى الخامس 5

تعاون دولي وإقليمي فعال في مكافحة الفساد

الأهداف الفرعية :

١- تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بمكافحة الفساد.

٢- تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد .

٣- تعزيز التعاون فى مجال مكافحة غسل الأموال وإسترداد الموجودات.

الإطار العام لتنفيذ ومتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠

١- المدى الزمني لتنفيذ الإستراتيجية

لقد جاء الإصدار الثالث من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٣-٢٠٣٠) مختلفاً عن الإصدارين الأول والثاني ليكون أطول أجلاً مغطياً ثمانى سنوات كاملة، وسوف ينبثق من هذه الإستراتيجية خطط تنفيذية لضمان التنفيذ الفعال للإستراتيجية، حيث تغطى الخطة التنفيذية متوسطة المدى الأولى الفترة من (٢٠٢٣-٢٠٢٦) ،أما الثانية فتغطى الفترة من (٢٠٢٧-٢٠٣٠).

٢- الجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية

تتمثل الجهات المعنية بالتنفيذ في جهات إنفاذ القانون، والوزارات، والمحافظات، والجامعات، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وجهات أخرى مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، والمعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة، وغيرها من الجهات.

٣- عملية متابعة الإستراتيجية وإعداد التقارير

لضمان التنسيق الفعال والمتابعة المستمرة سيتم تحديد نقطة اتصال لكل جهة من الجهات المعنية بالتنفيذ، على أن تقوم هذه الجهات بتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية من خلال نظام إلكترونى للمتابعة يمكن من خلاله متابعة التقدم المحرز فى تنفيذ الإجراءات التنفيذية الخاصة بالإستراتيجية، والتعرف على فعالية تنفيذ هذه الإجراءات.

٤- عملية مراجعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

ولتحقيق مبدأ المرونة في التعامل مع الإستراتيجية، ستتولى اللجنة الوطنية التنسيقية الفرعية للوقاية من الفساد ومكافحته عملية مراجعة الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية واسعة النطاق، ووفقاً للتغيرات الوطنية والإقليمية.